

## إمطانس شحادة\*

### إسرائيل: حالة ارتباك

**فوجئت** إسرائيل بالثورات العربية إلى حد الارتباك، لأنها (الثورات)، بما تحمله من مضامين لبناء إنسان عربي جديد، ديموقراطي حر، جاءت كي تكسر منظومة فكرية متجذرة عميقاً في مفاهيم ومعتقدات صنّاع القرار، ورجالات العسكر والأكاديمية الإسرائيلية، وهي منظومة ساهمت، إلى حد بعيد، في رسم تعامل إسرائيل مع الدول العربية. فوفقاً لها، فإن الشعوب العربية غير مهياة بعد لقبول نظام ديموقراطي، وهي تنتمي إلى مجتمعات خاملة يمكن احتواؤها وقمعها من طرف الأنظمة العربية. وتنعكس هذه المنظومة الفكرية، على سبيل المثال لا الحصر، في أقوال دان شيفتان - محاضر في كلية العلوم السياسية في جامعة حيفا ويُدرّس رجال أمن ضمن برنامج خاص في جامعتي تل أبيب وحيفا - إذ قال في إحدى محاضراته أمام رجال أمن وعسكر: "العرب هم أكبر حالة إخفاق في تاريخ الإنسانية؛ ليس هنالك تحت الشمس من هو سيئ أكثر من الفلسطينيين..." ثم أضاف: "في جميع الدول العربية، يطلقون الرصاص خلال الأعراس كي يثبتوا أن لديهم شيئاً واحداً على الأقل صلباً وصالحاً وقادراً على إطلاق النار." وتابع قائلاً: "في مجموعة الشعوب التي فشلت فشلاً ذريعاً وجلياً في أهدافها، ليس هنالك من هم كالعرب؛ فقد أخفقوا في كل أمر كبير حاولوا القيام به. العالم العربي هو فشل كبير، ومن لا يعترف بذلك فهو، عملياً، إنما يرضخ لما تمليه عليه الحالة السياسية النظامية الكريهة."<sup>(١)</sup> وبناء على موقع صحيفة "معاريف" الذي نشر أقوال شيفتان، فإن هذا الأخير هو أحد الأكاديميين الأكثر تأثيراً في ضباط كبار في جهاز الأمن ورجالات السياسة. وقد جاءت أقواله في محاضرة في برنامج تعليمي خاص في جامعة تل أبيب لكبار رجال جهاز الاستخبارات الإسرائيلي ("الموساد") والجيش.

هذا التحليل الاستشراقي العنصري الذي يقزم الشعوب العربية ليس غريباً أو شاذاً عن مشهد الأكاديمية الإسرائيلية. فقد كتب حفاي رام ويورام ميطال (محاضران في قسم الشرق الأوسط في جامعة بن - غوريون في النقب)، بعد وقوع الثورات العربية: "على الرغم من وجوب عدم التعميم، فإن عدداً من أقسام دراسة الشرق الأوسط في الجامعات الإسرائيلية تقوقع في ظل الـ "نحن" المتخيل الإسرائيلي، بينما تعاملت أقسام أخرى مع أبحاثها كجزء من المؤسسة العسكرية، وعملت على تضخيم خطر الحركات الإسلامية والترهيب منها ومن سيطرتها على السلطات في الدول العربية."<sup>(٢)</sup>

إن الأكاديمية الإسرائيلية ليست وحيدة في فشل قراءة التطورات التاريخية والاستراتيجية في الشرق الأوسط، فالأمر كذلك في مراكز البحث شبه الأكاديمية ذات العلاقة الوثيقة بالمؤسسة العسكرية. فعلى سبيل المثال، إن مراجعة إصدارات "مركز دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب لسنة ٢٠١٠، تبين غياب دراسات تنطرق إلى احتمال حدوث تغيرات سياسية جوهريّة في الدول العربية، وخصوصاً دول الجوار، بل إن أغلبية الأبحاث استنتجت

(\* باحث في مدى الكرمل/المركز العربي للأبحاث الاجتماعية التطبيقية - حيفا.

أن على دولة إسرائيل تعميق علاقاتها بالدول العربية المعتدلة، ولا سيما مصر والأردن، بغية ضمان الاستقرار في المنطقة. أما بعد الثورات، فقد تحول الحديث إلى تضخيم خطر تحول المجتمعات العربية إلى مجتمعات ديمقراطية، بحجة أن ذلك ربما يؤدي إلى صعود الحركات الإسلامية بوسائل ديمقراطية كما حدث مع فوز حركة "حماس" في الانتخابات الفلسطينية في سنة ٢٠٠٦<sup>(٣)</sup>. كذلك كان حال مستخلصات مؤتمر هيرتسليا لسنة ٢٠١١، الذي بات من أهم المؤتمرات في إسرائيل، والذي يعكس توجهات النخب الحاكمة فيها. فمراجعة مواد المؤتمر تشير إلى غياب تام لأي احتمال في التغيير في الدول العربية المحيطة، بل على العكس من ذلك، فإن الجنرال (احتياط) داني روتشيلد، رئيس مركز السياسات الاستراتيجية ورئيس مؤتمر هيرتسليا، أكد في ورقته أمام المؤتمر أن على دولة إسرائيل تعزيز علاقاتها بالدول العربية المعتدلة، واضعاً هذا الهدف في مكانة استراتيجية. كما أن ورقة طاقم بحث العلاقات الخارجية الإسرائيلية، برئاسة السفير الأسبق في الولايات المتحدة زلمان شوفال والبروفسور شلومو أفنييري (الذي شغل في السابق مدير عام وزارة الخارجية ويُعد واحداً من أبرز الأكاديميين وواضعي الاستراتيجية في دولة إسرائيل)، تجاهلت أي إمكان لتغيير المشهد السياسي في الدول العربية أو لحدوث أي تغيير في البيئة الاستراتيجية لدولة إسرائيل، بينما شددت على ضرورة تطوير علاقات إسرائيل بالدول الصاعدة مثل الهند والصين والبرازيل من جهة، والحفاظ، من جهة أخرى، على العلاقات الاستراتيجية بالدول العربية المعتدلة، وإعطائها دوراً أكبر في التفاوض مع السلطة الفلسطينية، وإحياء المبادرة العربية أو خريطة الطريق.

كذلك كانت حال المؤسسة العسكرية الإسرائيلية المتمثلة في أعلى سلطة لاستشراف المستقبل والتحليل الاستخباراتي، وهي وحدة الاستخبارات العسكرية "أمان"، إذ قال أفييف كوخافي، رئيس الوحدة، في أول عرض له أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست بتاريخ ٢٥/١/٢٠١١: "إن النظام في مصر مستقر ولا خطر عليه."<sup>(٤)</sup> إذاً، لم تتوقع أي جهة في إسرائيل ما يحدث حالياً من ثورات في العالم العربي، لا المؤسسة العسكرية ولا مؤسسات الاستخبارات، ولا مراكز الأبحاث ولا المحللون. لقد وقع التغيير من دون سابق إنذار، ومعه جاءت الصدمة والارتباك، وانتظار المجهول، إذ إن هذه الثورات ربما تغير المعادلات الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية والسياسية. وبحسب اعتقادي، فإن هذا القلق يعود إلى عدة أسباب ربما تفرض على إسرائيل إعادة حساباتها الاستراتيجية، الإقليمية والعسكرية والاقتصادية، ومنها:

● بعد أن قلصت الحرب على لبنان في سنة ٢٠٠٦، وعلى غزة في سنة ٢٠٠٨، إلى حد بعيد، قدرة إسرائيل على استعمال القوة العسكرية، أو التهديد باستخدامها، بغية فرض تصرف سياسي مقبول، أو فرض شروطها لاتفاقات سلام مع أنظمة عربية، جاءت الثورتان التونسية والمصرية، لتسحب من إسرائيل والغرب أوراق ضغط اقتصادية كانت تلوح بها لإذلال الدول والشعوب العربية، إذ ربما تؤدي ثورتا تونس ومصر إلى كسر المنظومة الفكرية الاقتصادية التنموية التي روجتها إسرائيل والغرب، والتي ربطت تنمية الشعوب العربية وازدهارها بالرضى الإسرائيلي والمكافآت من الغرب. إن تآكل قدرات الردع والحسم العسكرية الإسرائيلية، وبداية انهيار نموذج التنمية الاقتصادية المشوهة والمهونة برضى إسرائيل وشروط البنك الدولي وصندوق النقد، يمكن أن يشكلا ضربة قاسية لنظام إقليمي وربما عالمي. فلا يمكن لإسرائيل والغرب بعد هذه التحولات إقناع أنظمة عربية أو شعوب عربية بتطبيع علاقاتها بإسرائيل وفقاً للشروط الإسرائيلية والأميركية، وبالتنازل عن الإرادة القومية والحرية والكرامة، وبتوكيل إدارة الاقتصاد للبنك الدولي وصندوق النقد، أو إقناعها بأن الطريق إلى النمو تمر من تل أبيب.

● وضع الجيش الإسرائيلي معظم استراتيجياته العسكرية منذ اتفاقية السلام مع مصر، بناء على خروج مصر من طوق دول المواجهة وهدهد الجبهة الجنوبية. وهو يتدرب في الأعوام الأخيرة على محاكاة حروب برية وإعادة الاعتبار لوحدة المشاة والاشتباك البري المباشر، كنوع من أنواع استخلاص العبر من الحرب على لبنان في سنة

٢٠٠٦. وهذه العقليّة العسكرية بعيدة تماماً عن واقع الجبهة الجنوبية، بسبب الطبيعة الجغرافية، والمساحات الصحراوية الواسعة التي تفصل بين جنوب إسرائيل ومصر، وبسبب بنية الجيش المصري وتسليحه. إن الاستعداد، حتى لو كان نظرياً وغير واقعي في الوقت الراهن، لعودة التوتر إلى الجبهة الجنوبية يتطلب نوعاً مغايراً من الأدوات العسكرية، واستثماراً لكثير من الموارد العسكرية والاقتصادية.

● تغيير موازين القوة العسكرية والسياسية في المنطقة سيثقل كثيراً على الوضع الاقتصادي الإسرائيلي، إذ كان للهدوء الأمني على الحدود الجنوبية أثر كبير في تقليص ميزانية الأمن، وفي حصة مصاريف الأمن من ميزانية إسرائيل ومن الناتج المحلي. ووفقاً لمعطيات المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، فإن معدل حصة مصاريف الأمن منذ سنة ٢٠٠٠ لغاية سنة ٢٠١٠، بلغ نحو ٦,٢٪ - ٦,٥٪ من مجمل الناتج المحلي، بينما كان في سنة ١٩٦٧ قرابة ١٠٪، وفي سنة ١٩٧٣ نحو ١٣,٥٪، وفي سنة ١٩٧٤ نحو ١٦٪، ونحو ٨٪ كمعدل عام في التسعينيات. وقد ساهم تقليص حجم الميزانيات ومصاريف الأمن في نقل موارد حكومية إلى تطوير الاقتصاد الإسرائيلي. أمّا في حال عودة الحاجة إلى رفع الاستثمار في مصاريف الأمن للتعامل مع مستجدات الحدود الجنوبية، فإن إسرائيل ربما تضطر إلى رفع حصة ميزانيات ومصاريف الأمن، المرتفعة أصلاً كجزء من الناتج المحلي، إذ تصل في إسرائيل إلى أربعة أضعاف معدلات المصاريف في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وهي أكثر ارتفاعاً من الدول العربية المجاورة. ومن الجدير ذكره أن ميزانية وزارة الأمن وحدها من مجمل ميزانية إسرائيل لسنة ٢٠١١ تصل إلى ٥٥ مليار شيكل (١٥ مليار دولار تقريباً) وتشكل نحو ١٨٪ من مجمل الميزانية، فضلاً عن المصاريف غير المصرح بها في أوراق الميزانية الرسمية، مثل ميزانية الموساد وباقي الأجهزة الأمنية والاستخباراتية.

● التحولات في العالم العربي ربما تغلق الباب أمام أي إمكان لإرجاع الجولان المحتل إلى سورية عن طريق اتفاقية سلام على أساس الأرض في مقابل السلام. فمعارضو الانسحاب الإسرائيلي من الجولان (الذين يشكلون ثلثي المجتمع الإسرائيلي حالياً - انظر لاحقاً) سيتسلحون بحجة أن إرجاع الجولان يشكل مغامرة أمنية، كون إسرائيل لا يمكن أن تضمن تصرف النظام أو الشعب السوري في المستقبل. ومن غير المنطقي، وفقاً للمفاهيم الإسرائيلية، رهن أمن إسرائيل بمجهول.

● بهذا المعنى أثبتت إسرائيل أنها غير مستعدة لأن تصنع المصالحة والسلام مع الشعوب العربية، وجل ما تسعى له هو فرض اتفاقات سلام - استسلام مع أنظمة عربية، تحميها وتحتمي بها.

● ربما تشكل الثورات ضربة قاسية لما يسمى محور الاعتدال العربي الذي بنته الولايات المتحدة وإسرائيل منذ الحرب على العراق في سنة ٢٠٠٣، والذي كان له أدوار سياسية كثيرة في إدارة عملية التفاوض مع الفلسطينيين، وفي الحرب على لبنان وغزة. فمصر والسعودية، على سبيل المثال، أدتا أدواراً مطمئنة وداعمة لسياسات إسرائيل مع الطرف الفلسطيني، وساهمتا في حصار غزة، وشكلتا عامل ضغط على المقاومة اللبنانية وسورية و"حماس". وانتهيار هذا المحور يهدد الاستراتيجيتين الأميركية والإسرائيلية برمتها في المنطقة.

تزامنت الثورات العربية مع تبديل جميع رؤساء أجهزة الأمن والاستخبارات الإسرائيلية، ومع أزمة تعيين رئيس أركان جديد للجيش، الأمر الذي زاد في الارتباك الإسرائيلي. فقد عُين بني غانتس رئيساً جديداً للأركان بعد زوبعة فشل تعيين يوآف غالنت خلفاً لغابي أشكنازي، كما عُين أفيف كوخافي رئيساً جديداً لشعبة الاستخبارات العسكرية، فضلاً عن أن رئيس الموساد الأسبق مئير داغان أنهى عمله وعُين مكانه نائبه تيمير فريدو. وبموازاة ذلك، شهدت الساحة الحزبية عدم استقرار تمثل في انشقاق وزير الدفاع إيهود براك وأربعة أعضاء آخرين عن حزب العمل.

## إعادة ترتيب المشهد الحزبي

أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي ورئيس حزب العمل إيهود براك، مع أربعة أعضاء آخرين (متان فلنائي؛ شالوم سمحون؛ عينات فيلف؛ أوريت كيدار) انشقاقهم عن حزبهم بتاريخ ١٧/١/٢٠١١، وقد شكل هذا الإعلان، علاوة العمل. إلا إن متابعة حال حزب العمل في الأشهر الأخيرة التي سبقت الانشقاق، وتصرفات إيهود براك، تُبين أنه لم يكن أمام براك كثير من الخيارات، وخصوصاً بسبب رغبته في الحفاظ على استقرار حكومة نتنياهو. فمن جهة، تقلص هامش قدرته على المناورة داخل حزب العمل إلى حد بعيد، جزاء تعالي الأصوات المطالبة بتحديد موعد لانسحاب حزب العمل من الحكومة في حال استمرار جمود العملية التفاوضية مع الفلسطينيين، ومن جهة أخرى، كان (براك) يرى أن واجبه التاريخي الحالي هو إعادة بناء قدرات الجيش الإسرائيلي بعد هزيمة سنة ٢٠٠٦، فضلاً عن التعامل مع التهديد الإيراني، وهما أمران لا يمكنه المجاهرة بهما كثيراً واستعمالهما بوضوح وبالتفصيلات لإقناع أعضاء حزبه بالبقاء في حكومة نتنياهو. فهؤلاء، أي أعضاء الحزب المعارضين للبقاء في الحكومة، يرغبون في التميّز من حزب الليكود كي يتمكنوا من طرح حزبهم كبديل في الانتخابات المقبلة، بعد أن ذاب حزب العمل في حكومات يمينية منذ سنة ٢٠٠٣. فكانت خيارات براك إما مواجهة خصومه في حزب العمل داخلياً مع عدم تأكده من احتمال إعادة انتخابه كرئيس للحزب ومرشحه في الانتخابات المقبلة، وإما الرضوخ لمطالب أعضاء الحزب والاستقالة من الحكومة وتهديد استقرارها، وإما الانفصال وإقامة حزب جديد. وقد فضل براك الخيار الأخير،<sup>(٥)</sup> وهو خيار واقعي إلى حد بعيد وليس غريباً عن المشهد الحزبي الإسرائيلي. فقد سبق أن انشق دافيد بن - غوريون عن حزب العمل في سنة ١٩٦٦ وأقام حزب "رافي"، وقام أريئيل شارون بالانفصال عن حزب الليكود وإنشاء حزب "كديما" في سنة ٢٠٠٥، وقد شكل الانفصال، في حالة بن - غوريون، نهاية حياته السياسية، بينما كان الانشقاق، في حالة شارون، ناجحاً للحزب الجديد.

ويندرج انفصال براك في سياق العملية الجارية في إسرائيل منذ التسعينيات، والمتمثلة في "تآكل وتفكك" (dealignment) المنظومة الحزبية، وفي "إعادة الاصطفاف" داخلها (realignment). ويعكس تآكل المنظومة الحزبية ضعف الأحزاب السياسية كلاعب سياسي مركزي، وضعف العلاقة بين الأحزاب وناخبها، ونشوء وتيرة انتقال مصوّتين عالية بين الأحزاب، بينما تعكس إعادة الاصطفاف داخل الخريطة الحزبية تحولات عميقة في علاقات القوة بين فئات المجتمع وشرائحه، وتغير مضامين الشرح الأيديولوجي واتساع الهوية الأيديولوجية بين الأحزاب، وظهور تحالفات انتخابية جديدة. ووفقاً لدراسات إسرائيلية فإن التعامل مع انتخابات ١٩٧٧ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩، ممكن كنوع من إعادة ترتيب الخريطة الحزبية، ومن تآكل المنظومة الحزبية في إسرائيل أيضاً.<sup>(٦)</sup> ففي معظم تلك الانتخابات كان هناك انتقال مصوتين، ولو بدرجات متفاوتة، بين المعسكرات الحزبية، وكذلك انخفاض مستمر في عدد الأعضاء في الأحزاب الإسرائيلية، وتراجع في الالتزام الحزبي، كما حدثت عملية إعادة ترتيب لعلاقات القوة بين فئات المجتمع الإسرائيلي، وظهور نخب جديدة باتت تنافس النخب القديمة. وباختصار، فإن هذه العوامل كلها تؤدي إلى سيولة المشهد الحزبي، وإلى عدم استقرار سياسي وحزبي، وتتيح إقامة أحزاب جديدة بسهولة.

فضلاً عن ذلك، فإن انفصال براك يدل على قناعته بأن حزب العمل لا يستطيع العودة إلى سدة الحكم في الأوضاع الإسرائيلية الحالية، وفي ظل هيمنة الثقافة السياسية الراهنة، فهو يعلم أن حزب العمل خسر قرابة ٣٥٪ من مصوّتيه لمصلحة حزب كديما في سنة ٢٠٠٦ بسبب تأييد هؤلاء برنامج كاديما السياسي،<sup>(٧)</sup> كما أن هذا الحزب عاجز حالياً عن طرح بدائل سياسية لحزبي الليكود أو كديما، في الميدانين الاقتصادي - الاجتماعي

والسياسي - الأمني. وعلى ما يبدو، فإن براك ومستشاروه يقرؤون استطلاعات الرأي العام ويحللون مواقف المجتمع من جهة - كما يتضح من تحليل استطلاعات الرأي العام - ويعملون وفقاً لرؤيا سياسية وقناعات أيديولوجية قريبة من طروحات الليكود وكديما من جهة أخرى، مثلما يتضح من رسالة أرسلها براك إلى أعضاء حزب العمل غداة الانفصال.

وفي تلك الرسالة يوضح براك برنامج حزبه الجديد، فيكتب:<sup>(أ)</sup>

أعلننا اليوم إقامة كتلة برلمانية جديدة اسمها "عسماؤوت - الاستقلال"، وستكون كتلة وسط صهيونية وديمقراطية، تعمل على تحقيق معتقداتها في البرلمان والحكومة، وستقوي التيار المعتدل في الحكومة. سنعمل على إقامة حزب يسير على خطى حزب "مباي" التاريخي: صهيونية براغماتية من منطلق قوة، [حزب] يتماثل مع من يساهم في بناء الدولة.. ويرمي إلى تحقيق الحلم الصهيوني. سيعمل الحزب، قدر المستطاع، ووفقاً للأوضاع، على إقرار حدود ثابتة أو معترف بها لدولة إسرائيل. وسنعيد الاعتبار إلى المثل الصهيونية، ونعمل لإيجاد التكافؤ بين من يساهمون في بناء الدولة. وسنعزز الاستيطان الزراعي، ونقترح عقداً اجتماعياً صهيونياً يمكن أن يشارك فيه جميع المواطنين (اليهود وغير اليهود، المتدينون والعلمانيون). ويلتزم [الحزب] بالحفاظ على مكانة الدولة ومناعتها، وعلى تطوير وازدهار الشعب اليهودي والثقافة العبرية، وسيعمل على أن تكون دولة إسرائيل مفتوحة أمام اليهود من أرجاء العالم كافة.

توضح رسالة براك التوجهات الفكرية والسياسية للحزب الجديد، فهو يهدف إلى أن يكون حزباً وسطاً، ويريد أن يحتل، ولو فكرياً وعقائدياً، مكان حزب العمل التاريخي. كما أن براك، ومن انشق معه، اتهموا من بقي في الحزب بأنهم يمثلون آراء يسارية متطرفة قريبة من طرح حزب اليسار الهامشي، ميرتس، بل إن آراءهم قريبة من طرح ما بعد الصهيونية، التي لا مكان لها في الواقع الإسرائيلي. وما يقصده براك هو أن تلك الطروحات لا يمكن أن تنافس على قيادة الدولة أو على تأليف حكومات، بسبب مواقف المجتمع الإسرائيلي، وهذه رؤيا صحيحة إلى حد بعيد كما يتضح من مراجعة استطلاع الرأي العام الذي نُفذ قبيل انتخابات ٢٠٠٩،<sup>(٩)</sup> فهذا الاستطلاع يتميز بشمولية الموضوعات المبحوثة وحجم العينة التمثيلية الكبيرة، وبصدقته وأهدافه الأكاديمية.

ويوضح تحليل نتائج الاستطلاع الانحراف الكبير في المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، ويشمل، ضمن ما يشمل، أسئلة في عدة قضايا منها: أن تقوم دولة إسرائيل بإرجاع أراض في مقابل السلام؛ مواقف الجمهور الإسرائيلي من إقامة دولة فلسطينية؛ إزالة المستعمرات؛ الانسحاب من الجولان؛ دعم سياسات لتشجيع هجرة المواطنين العرب من إسرائيل.

وتبين نتائج الاستطلاع عدم ثقة المجتمع الإسرائيلي بتحقيق سلام في الأعوام المقبلة، إذ إن ٢٥٪ فقط من المستطلعين اعتقدوا أن عملية السلام ستقدم إلى الأمام في الأعوام المقبلة، في مقابل ٣٠٪ قالوا إن احتمالات ذلك قليلة، و ٤٠٪ قالوا إن الاحتمالات شبه معدومة.

أمّا بشأن أساليب التعامل مع قطاع غزة، فإن نحو ٧٠٪ من المستطلعين اعتقدوا أن الحرب على غزة كانت ناجحة أو ناجحة جداً، بينما اعتقد ٣٠٪ أن على إسرائيل أن تعود إلى احتلال غزة والبقاء فيها في حال عاد إطلاق القذائف منها على جنوب إسرائيل، وقال ٥٣٪ إن الرد يجب أن يكون عن طريق حملة عسكرية لمرة واحدة. وهذا يعني أن المجتمع الإسرائيلي لا يزال يعتقد أن الحلول العسكرية واستعمال القوة هما الحل الملائم للتعامل مع القطاع.

إن تعنت المجتمع الإسرائيلي ينعكس أيضاً في الإجابات عن السؤال "هل تعتقد أنه يمكن التوصل إلى اتفاقية سلام مع الفلسطينيين؟" إذ أجاب ٥٪ فقط: بالتأكيد، و ٢٥٪: أعتقد ذلك، و ٣٠٪: لا أعتقد ذلك، و ٣٨٪: لا بالتأكيد.

أي أن ٣٠٪ فقط من المستطلعين اعتقدوا أن هناك احتمالاً، ولو بدرجات متفاوتة، في التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين. وعن سؤال بشأن "ما يبتغيه العرب في المدى البعيد؟" أجاب ١١٪ بأن الهدف هو إعادة قسم من الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، و١٣,٦٪ بأن الهدف هو إعادة الأراضي كلها التي احتلت في سنة ١٩٦٧، و١٨٪ بأن الهدف هو احتلال إسرائيل، و٥١٪ بأن الهدف هو احتلال إسرائيل والقضاء على قسم كبير من السكان اليهود. كذلك عبّر المجتمع الإسرائيلي عن عدم ثقته بأن اتفاقية سلام ستؤدي إلى نهاية الصراع، إذ أجاب ٥٪ فقط بأنهم متأكدون من ذلك، بينما أجاب ٢٣٪ بأنهم يعتقدون ذلك، و٣٣٪ بأنهم لا يعتقدون أن الصراع سينتهي، و٣٨٪ بأنهم متأكدون من أن الصراع لن ينتهي. أما بشأن موافقة المجتمع الإسرائيلي على مبدأ إرجاع أراض في مقابل السلام، فيتبين أن ٥١٪ يعارضون ذلك بدرجات متفاوتة، و٨٪ فقط يوافقون بكل تأكيد.

وبالنسبة إلى مواقف المجتمع الإسرائيلي من إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار اتفاق سلام شامل، يتضح أن أغلبية ضئيلة (٤,٥٠٪) توافق على ذلك، لكن بالشروط الإسرائيلية، أما فيما يتعلق بالمستعمرات، فإن قسماً كبيراً من الإسرائيليين يعارض إخلاء تلك القائمة جميعها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك إرجاع القدس أو حتى أحياء عربية منها إلى الطرف الفلسطيني، بينما لم تتجاوز نسبة الموافقين على إخلاء جميع المستعمرات الـ ١٣٪. وهذا يعني أن الإجماع القائم داخل المجتمع الإسرائيلي عابر للمشارب الفكرية ويتخطى الانتماءات الحزبية والتقسيمات العرقية. فـ ٤٢٪ من المستطلعين يعارضون إخلاء المستعمرات، و٤٢٪ يوافقون على إخلاء قسم منها والإبقاء على الكتل الاستيطانية، في حين أن السواد الأعظم (٦١٪) من الجمهور الإسرائيلي يرفض إرجاع الجولان المحتل إلى سورية.

في ضوء هذه المواقف، وانهايار ما كان يعرف باليسار الإسرائيلي، فإنه من غير المفاجئ أن نرى براك يتجه إلى مخاطبة الإجماع الصهيوني من خارج حزب العمل، كونه يعتقد أن ذلك أنجح من مخاطبتهم من داخل حزب العمل المتعدد الأصوات والغايات والطروحات، فضلاً عن أن هذا الحزب فقد صدقيته أمام الجمهور الإسرائيلي. إن براك يريد أن يكون جزءاً من السلطة التنفيذية، وهو يرى نفسه القائد العسكري الأكثر ملاءمة للتعامل مع التهديدات الأمنية على دولة إسرائيل، وعلى رأسها التهديد الإيراني، واللبناني (حزب الله)، وسورية، وبدرجة أقل تهديد "حماس". كما أنه يريد أن يبقى في مراكز صنع القرار، لا في مقاعد المعارضة، وخصوصاً في أجواء التغييرات الجارية في العالم العربي، والمرشحة لتغيير المشهد الاستراتيجي الإسرائيلي. وربما ساهمت هذه الأسباب في شح التعامل الإعلامي، بل السياسي، مع انشقاق براك عن حزب العمل، إلى درجة إغلاق الملف بشكل شبه نهائي. ■

## المصادر

- (١) سارة ليفوفيتش، "مُحاضر كبير: العرب هم أكبر فشل بشري"، موقع صحيفة "معاريف" الإلكتروني (www.nrg.co.il)، ٢١/١٠/٢٠٠٩.
- (٢) حغاي رام ويورام ميطال، "ليس جميع باحثي الشرق الأوسط عنصريين"، "هآرتس"، ٢/٣/٢٠١١.
- (٣) انظر: عويد عيران، "زلزال في الشرق الأوسط"، "مباط عل"، مركز دراسة الأمن القومي، ٣١/١/٢٠١١؛ عيران، "الأنظمة المحافظة في الشرق الأوسط تدافع عن نفسها، وعلى إسرائيل دعمها"، المصدر نفسه، ١/١٢/٢٠١٠؛ عويد عيران هو رئيس مركز أبحاث الأمن القومي وسفير إسرائيل السابق في الأردن.
- (٤) "هآرتس"، ٢٦/١/٢٠٠١.
- (٥) من الأهمية بمكان أن نذكر أن قانون الأحزاب الإسرائيلي يسمح باعتبار مجموعة منشقة عن حزبها كتلة

- برلمانية، فقط إذا كان عدد أعضائها ثلث عدد أعضاء الحزب الأم في الكنيسة. ولذلك احتج براك إلى ٥ أعضاء من مجموع ١٣ عضواً من حزب العمل للانشقاق وإقامة كتلة جديدة.
- (٦) أشر أريان وآخرون، "الانتخابات في إسرائيل ٢٠٠٩" (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية).
- (٧) المصدر نفسه ٢٠٠٦.
- (٨) أطبلا شومبلي، "يهود براك: سنستمر في ميراث مباي"، موقع "يديعوت أchronوت" الإلكتروني (www.Ynet.co.il)، ١٧/١/٢٠٠١.
- (٩) أعد الاستطلاع المركز الإسرائيلي لدراسات الانتخابات، التابع لجامعة تل أبيب والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، انظر الموقع الإلكتروني: www.ines.tau.ac.il

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية  
والمعهد الفرنسي للشرق الأدنى

## MANIFESTATIONS OF IDENTITY The Lived Reality of Palestinian Refugees in Lebanon

Edited by  
Muhammad Ali Khalidi

١٤٥ صفحة ١٥ دولاراً

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية  
والمعهد الفرنسي للشرق الأدنى

## تجليات الهوية الواقع المعاش للاجئين الفلسطينيين في لبنان

تحرير  
محمد علي الخالدي

١٧٢ صفحة ١٥ دولاراً